



الافتتاحية | المدير العام
اللواء عباس ابراهيم

لبنان والأمن العام: العمر واحد

الدرك، ورجال القنصاة الذين صاروا الجيش، كان رجال الامن العام في اول عهدهم التحريين الأول في عشرينات القرن الماضي. تدريجاً، في مهمات تطورت بمرور الوقت وصلاحيات تدرّجت، ومقار تنقلت من حي الى آخر، وُلدت نواة المؤسسة في تموز 1945، قبل ان تتحول الشهر التالي من "مصلحة" الى "مديرية".

اطل الانتداب الفرنسي منذ 8 تشرين الثاني 1920 على الامن العام، في نواته الاولى وهي التحري وجمع المعلومات، عندما فصل ادارة البوليس عن دائرة الداخلية، ثم وضع في 19 تشرين الثاني الشرطة اللبنانية بدوائرها المختلفة، واخصها التحري - نواة الامن العام اللبناني - تحت سيطرة المندوبية العامة لحاكم لبنان الكبير كي تكون الإمرة اللبنانية في اول الامر. مطلع السنة التالية، 5 كانون الثاني 1921، نظم البوليس ووضع دوائره تحت ادارة موظف لبناني يدعى رئيس دوائر البوليس يعاونه مستشار فرنسي، فيما تألفت الادارة المركزية لدوائر البوليس من مكاتب احدهما سُمي المكتب الاول عُهد اليه الامن العام والبوليس القضائي والمطبوعات والاعلانات والجمعيات والاجتماعات والاعتصامات والتهريب بكل انواعه.

اوجد المكتب الاول الاساس الذي سينشأ عليه بعد اكثر من عقدين من الزمن الامن العام اللبناني. في 19 شباط 1923 كانت دائرة البوليس العدلي والامن العام. منذ ذاك الحين والامن العام ينتقل من مرحلة الى اخرى حتى صار له راهنا قوة ضاربة، بعدما اكتفى بجمع المعلومات. بفضل هذه القوة تمكّن من تنفيذ اعمال دهم وتوقيف ارهابيين، وسيبقى يقاتل ويقوم بالمهمات التي يقوم بها الآن الى جانب المؤسسات الامنية، وخصوصاً في ظل الظروف الحالية الاستثنائية والتي بطبيعتها ولادة اضطرابات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

سيرة المديرية العامة للامن العام وتاريخها من سيرة لبنان وتاريخه. كلاهما عمر واحد. فالامن العام لم يولد عشية الاستقلال، بل كان في متن الدولة التي اعلن عنها عام 1920 تحت عنوان "لبنان الكبير" الذي سنحفظه كبيراً بشعبه وبتنوعه الثقافي والروحي، وموارده البشرية. العيد الذي نحن في صددده في 27 من الشهر الجاري ليست وظيفته تذكّر العمر، بل احصاء سنينه لنعرف كيف صنع ماضي التضحيات حاضرا راهنا امامه الكثير من المهمات والواجبات والادوار، في ظل ما يواجهه لبنان وشعبه من ازمت خانقة في السياسة والصحة والاقتصاد، وهذه ستستلزم جهوداً اعلى وارفع سنقوم بها وفاء لقسمنا ولشعبنا، مع علمنا المسبق بحجم الضغوطات التي ينوء تحت وطأتها لبنان وكل من فيه، ومع يقيننا اننا في الادارة والامن سنكون تحت ضغط شديد يفرضه مآل الاوضاع التي ما كان يريد لها احد.

عمر المديرية العامة للامن العام في القانون هو الخامس والسبعون. على امتداد سنينه هذه، ما كل وما مل من اداء واجباته في كل الظروف، والتي من سوء حظ اللبنانيين كان الغالب منها اضطرابات وتوترات كادت تطيح بالوطن والدولة مرات كثيرة، لولا ان الحوار بين الجميع كان يعيد بناء التماسك الوطني. لقد كانت المشكلة على الدوام، ولا تزال، في تقديم ولاءات الهويات الضيقة على الهوية الوطنية. كما كان الاستثمار في الدين والمذهب اسوأ ما نزل بنا جميعاً. يندر ان يكون هناك جيل لبناني لم يعايش ازمت وطنية حادة، وكلها كانت تحمل نذر النهايات، لكن استدراك اللبنانيين كان يحول دون ذلك.

مهمة الامن العام كانت اسبق على وقائع قيام المؤسسة. كانت مهمة الافراد قبل ان تكون مهمة المديرية. كرجال الجندمة الذين اصبحوا في مرحلة ما بعد الإنتداب